

27 April 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

### الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

### تقرير مقدم من نيوزيلندا

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وينص إجراء العمل هذا أنه ينبغي على الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢ - وسلّم أيضاً مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأن نزع السلاح النووي وإحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلبان انفتاحاً وتعاوناً. وقد أكدت الدول الأطراف على أهمية تعزيز الثقة من خلال زيادة الشفافية والتحقق الفعّال. وقد اتفق في الوثيقة الختامية على عدد من الإجراءات المتعلقة بالشفافية. فبموجب الإجراء ٢ التزمت كافة الدول الأطراف بتطبيق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. وبموجب الإجراء ٥ التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، ودعيت إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة". وبموجب الإجراء ١٩ اتفقت جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وبموجب الإجراء ٢١ شجّعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، كأحد تدابير بناء الثقة، على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية



الفاصلة الملائمة بين التقارير المتتالية، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن الوطني.

٣ - وترى نيوزيلندا أن الشفافية هي المبدأ الذي ينبغي لجميع الدول الالتزام به لأن الشفافية تساعد على تعزيز الامتثال للالتزامات المترتبة على المعاهدة. وكلما ازدادت المعرفة بأسلوب تنفيذ دولة ما لتعهداتها الملزمة بموجب المعاهدة، يرتفع مستوى الثقة الدولية في نظام المعاهدة. وانطلاقاً من هذا المبدأ دأبت نيوزيلندا على تقديم تقارير الشفافية منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وستواصل القيام بذلك في ضوء الإجراء ٢٠.

٤ - إن نيوزيلندا مؤيد قوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة. ونحن حريصون على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونواصل تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ونلاحظ أهمية التعهدات التي يجري الالتزام بها خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة، وخاصة النتائج التي تم التوصل إليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والتي تمثل جزءاً أساسياً من نظام المعاهدة ويجب تنفيذها.

٥ - وتنظر نيوزيلندا بجدية بالغة إلى التعهدات المنصوص عليها في المادة السادسة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض اللاحقة ولا سيما المبادئ والأهداف لعام ١٩٩٥ والخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، ونقاط العمل لترع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. وتقدم خطة العمل لعام ٢٠١٠ مخططاً تنفيذياً مهماً جداً للعمل في الأجل القصير، وتواصل نيوزيلندا اغتنام جميع الفرص المتاحة لحث كافة الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها بالكامل.

٦ - ونيوزيلندا عضو فعال في ائتلاف البرنامج الجديد<sup>(١)</sup> الذي يدعو إلى نزع السلاح النووي. وقد أبرز المقرر السنوي للائتلاف الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ٢٠١١ (القرار ٤٠/٦٦ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي") الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسعى إلى التركيز على نقاط العمل ذات الصلة في خطة العمل لعام ٢٠١٠، وأهاب بالدول أن تنقيد تقييداً تاماً بالالتزامات التي تعهدت بها. ويسر نيوزيلندا أن تكون مشاركة في ورقتين من أوراق العمل التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥: ورقة عمل عامة عن نزع السلاح النووي وورقة عمل أكثر تخصصاً عن التحقق من نزع السلاح النووي.

(١) أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

٧ - ويسر نيوزيلندا أن تعمل مع سويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا (مجموعة إلغاء حالة التأهب) للدعوة إلى إجراءات لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وقد قدمت مجموعة إلغاء حالة التأهب قراراً في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة عام ٢٠١٠ (القرار ٧١/٦٥ المعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية")، وفيه رحبت الجمعية العامة بالالتزامات التي تعهدت بها عام ٢٠١٠ الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تعمل فوراً للنظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المزيد من تخفيض الحالة التعبوي للأسلحة النووية ودعت إلى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد. وتظل مجموعة إلغاء حالة التأهب ملتزمة بإحراز التقدم في هذا المجال كجزء من نهج تدريجي في نزع السلاح النووي وستقدم قرار متابعة في دورة الجمعية العامة لهذا العام.

٨ - ولا تزال نيوزيلندا مؤيداً قوياً لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما دعمت الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد أسعد نيوزيلندا أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ أعاد التأكيد على الدور الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وعلى الأهمية البالغة لبدء نفاذ المعاهدة. وتقدم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساهمة مهمة في منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك في تقييد التحسين النوعي للأسلحة النووية الموجودة حالياً، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة. ويسعد نيوزيلندا أن تكون مع أستراليا والمكسيك راعياً رئيسياً لقرار سنوي في الجمعية العامة يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويعترف بالمعاهدة كصك أساسي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٩ - وتؤيد نيوزيلندا التبكير بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو فعال على الصعيد الدولي تُحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا تزال نيوزيلندا تشعر بخيبة الأمل لأن الجهود المبذولة للاتفاق على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الجهود المكثفة التي بذلت في وقت سابق هذا العام، لم تكلل بالنجاح. وتدعم نيوزيلندا كافة الجهود المبذولة من أجل تجاوز الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح من أجل البدء دون مزيد من التأخير بالأعمال الموضوعية في المؤتمر. بما في ذلك المفاوضات بشأن المواد الانشطارية. ومن دواعي قلق نيوزيلندا أن المؤتمر لا يحقق إمكاناته للمساهمة في الجهود المبذولة لإحراز التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠ - وتمثل نيوزيلندا امتثالاً كاملاً لالتزاماتها وفقاً لنص المادة الثانية. وقد أدرجت التزامات نيوزيلندا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في قانون عام ١٩٨٧ المتعلق بإعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد عبرت نيوزيلندا في مختلف المحافل، بما في ذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن قلقها بشأن مدى امتثال الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

١١ - وبدأ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢ نفاذ اتفاق الضمانات الذي أبرمته نيوزيلندا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأبرمت نيوزيلندا بروتوكولاً إضافياً في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠١، أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييماً لنيوزيلندا فوجدت أنها تتمثل امتثالاً كاملاً لجميع التزاماتها في اتفاق الضمانات. ولأن نيوزيلندا لا تمتلك أية أسلحة نووية، ولا تولد الطاقة النووية، ولا تمتلك أية مفاعلات نووية، ولا تنتج اليورانيوم أو أية مواد أخرى ذات صلة، فلا يخضع سوى قدر ضئيل من أنشطتها للضمانات. وتؤيد نيوزيلندا قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها لتعديل بروتوكول الكميات الصغيرة من أجل معالجة نقاط الضعف التي حددتها الوكالة في نظام الضمانات. وتطبق نيوزيلندا ضوابط التصدير على المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن استخدامها في برنامج للأسلحة النووية، كما تقوم بتنسيق هذه التدابير مع الأعضاء الآخرين في مجموعة موردي المواد النووية.

١٢ - ودعمت نيوزيلندا بقوة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتقدم ضمانات الوكالة تأكيدات بأن الدول تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما توفر الآلية التي تبيّن بها الدول هذا الامتثال. وسيؤدي التطبيق العالمي للنظام المتكامل للضمانات، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية، إلى تعزيز الأمن الجماعي. وتدعو نيوزيلندا تلك الدول التي لم ترم بعد أي اتفاق كهذا إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٣ - وتعد نيوزيلندا من بين المدافعين المتحمسين عن دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المساهمة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وهي طرف كامل في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا)، كما تساهم في الجهود المبذولة لتشجيع قدر أكبر من المشاركة بين الدول التي تشكل جزءاً من المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٤ - وكان من دواعي سرور نيوزيلندا عملها مع البرازيل على تقديم مشروع قرار في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (وهو المشروع الذي اعتمد بالقرار ٥٨/٦٥ المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة")، وتعترف فيه

الجمعية العامة بالمساهمة التي تقدمها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وترحب بدخول جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي الآن حيز النفاذ.

١٥ - وترحب نيوزيلندا بإعادة تأكيد قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وبالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتنطلق إلى انعقاد المؤتمر بنجاح وترحب بالخطوات المتخذة في الإعداد له بما في ذلك تعيين وكيل وزير خارجية فنلندا جاكو لاجافا ميسراً للمؤتمر، وتعيين فنلندا كحكومة مضيئة له.

١٦ - وتؤكد نيوزيلندا مجدداً حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية، وأسعدها أن تكون من أوائل المؤيدين لمبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال نيوزيلندا ترى أن الضمانات والسلامة والأمن وإدارة النفايات ينبغي أن تشكل في مجملها جزءاً أساسياً من تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٧ - وعملت نيوزيلندا بنشاط في محافل من قبيل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الدعوة إلى زيادة الاهتمام بالنقل الآمن للمواد المشعة والنفايات المشعة. ويهم نيوزيلندا أن تُعتمد أعلى المستويات الممكنة لمعايير الأمان وتطبق تطبيقاً كاملاً، وأن تتلقى الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية إخطاراً مسبقاً بالشحنات، وأن تتوفر ترتيبات كافية للمساءلة.

١٨ - ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بالجهود المبذولة لتشجيع أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. وفي نيوزيلندا يتوفر التمويل لأبحاث الدراسات العليا الرامية إلى تشجيع السلام الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عن طريق الصندوق الاستئماني للتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح. وقد تأسس صندوق تنفيذ تثقيف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح في عام ٢٠٠٤، لتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. ومن دواعي سرور نيوزيلندا أن التمويل المقدم عن طريق هذا الصندوق يدعم عمل النيوزيلنديين في تشجيع إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية.